عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 9 ديسمبر 2022.

ينهى تكليف السيد عبد الرزاق صنارة، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس قسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالمهدية، ابتداء من 26 جويلية 2022.

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

قرار من رئيسة الحكومة مؤرخ في 26 ديسمبر 2022 يتعلق بالترخيص في إنجاز واستغلال خط كهربائي هوائي ذو جهد 225 كيلوفولت يربط بين المحطة الفوطوضوئية بالمتبسطة والخط القائم الوسلاتية ـ مساكن.

إن رئيسة الحكومة،

باقتراح من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر المؤرخ في 12 أكتوبر 1887 المتعلق بنصب الخطوط البرقية والهاتفية وصيانتها واستغلالها،

وعلى الأمر المؤرخ في 30 ماي 1922 المتعلق بنصب خطوط نقل الطاقة الكهربائية وصيانتها واستغلالها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى شهادة التعليق وعدم الاعتراض الصادرة عن والي القيروان بتاريخ 9 فيفرى 2022،

وعلى رأي وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة التجهيز والإسكان ووزير تكنولوجيات الاتصال ووزيرة الشؤون الثقافية ووزير النقل.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - يرخص في إنجاز واستغلال خط كهربائي هوائي ذو جهد 225 كيلوفولت يربط بين المحطة الفوطوضوئية بالمتبسطة والخط القائم الوسلاتية - مساكن.

ويخول بمقتضى هذا الترخيص لأعوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المكلفة بالأشغال الدخول إلى العقارات غير المبنية وغير المحاطة بجدران أو بسياج مماثل والمبينة بالقائمات المودعة بمركز ولاية القيروان.

الفصل 2 ـ ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويعلق بمقر الولاية المعنية ويبلغ مضمونه إلى مالكي العقارات التي يمر بها الخط الكهربائي المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القرار.

تونس في 26 ديسمبر 2022.

رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان

قرار من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة مؤرخ في 26 ديسمبر 2022 يتعلق بتنفيذ المشروع الوطني النموذجي لتجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية.

إن وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 72 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بالتحكم في الطاقة كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 7 لسنة 2009 المؤرخ في 9 فيفري 2029، والمرسوم عدد 12 لسنة 2022 المؤرخ في 21 فيفري 2022،

وعلى القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتعلق بقانون المالية لسنة 2014 وخاصة الفصل 67 منه،

وعلى الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 المؤرخ في 26 جويلية 2017 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقى وخاصة الباب الرابع منه،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي المؤرخ في 1 سبتمبر 2020 المتعلق بالمصادقة على دليل إجراءات ضبط طرق سير عمل اللّجنة الفنية المكلفة بإبداء الرأي في إسناد تدخلات صندوق الانتقال الطّاقي،

وعلى محضر المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 7 جوان 2019 المتعلق بمخرجات الحوار الوطني حول الطاقة والمناجم وخاصة القرار عدد 16 والقاضي بإطلاق البرنامج الوطني لتجهيز أسقف منازل العائلات محدودة الدخل بالطاقة الشمسية الفولطاضوئية بهدف تخفيض كلفة الطاقة وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة،

وعلى قرار مجلس إدارة صندوق "NAMA FACILITY" عدد 27 بتاريخ 14 مارس 2019 والمتعلّق بإسناد تونس هبة بقيمة 15,1 مليون يورو لإنجاز مشروع "Mise à l'Echelle des Energies Renouvelables et de l'efficacité Energétique dans le Secteur du Bâtiment"

"Mise à l'Echelle des وعلى اتفاقية تنفيذ مشروع Energies Renouvelables et de l'efficacité Energétique dans le Secteur du Bâtiment" المبرمة بتاريخ 13 نوفمبر 2020 بين وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة من جهة، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولى "GIZ" من جهة أخرى،

وعلى اتفاقية التمويل المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتجاري بنك لتمويل القروض المسندة في إطار المشروع الوطني النموذجي لتجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية "بروسول إلاك الاقتصادى"،

وعلى محضر جلسة إجتماع اللّجنة الفنية المكلفة بإبداء الرأي في إسناد تدخلات صندوق الانتقال الطاقي عدد 12 بتاريخ 30 سبتمبر 2020،

وعلى محضر إجتماع اللّجنة الفنية المكلفة بإبداء الرأي في إسناد تدخلات صندوق الانتقال الطاقي عدد 33 بتاريخ 18 أوت 2022 الذي أقر بأحقية المشروع الوطني النموذجي لتجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشّمسية الفولطاضوئية "بروسول إلاك الاقتصادي" للحصول على تمويل في إطار الباب 4 من الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017،

وعلى محضر إجتماع اللّجنة الفنية المكلفة بإبداء الرأي في إسناد تدخلات صندوق الانتقال الطاقي عدد 34 بتاريخ 30 أوت 2022 الذي صادق على مشروع القرار المتعلق بتنفيذ المشروع الوطني النموذجي لتجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية "بروسول إلاك الاقتصادي".

قررت ما يلى:

الفصل الأول - يضبط هذا القرار كيفية تنفيذ المشروع الوطني النموذجي "بروسول إلاك الاقتصادي" الذي يهدف إلى تجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وكلفته ومخطط تمويله والشرائح المستهدفة والتزامات مختلف المتدخلين فيه.

يقصد بالعائلات محدودة الدخل على معنى هذا القرار، العائلات المرتبطة مساكنها بشبكة الجهد المنخفض والتي يتراوح استهلاكها السنوى للكهرباء بين 1200 و1800 كيلواط ساعة.

يشار إلى المشروع الوطني النموذجي "بروسول إلاك الاقتصادي" لتجهيز مساكن العائلات محدودة الدخل المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بـ "المشروع الوطني".

الفصل 2 ـ يهدف المشروع الوطني إلى تركيز 56 ميغاواط من الأنظمة الشمسية الفولطاضوئية لدى 65 ألف مسكن للعائلات محدودة الدخل على معنى الفقرة الثانية من الفصل الأول من هذا القرار.

الفصل 3 ـ تبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ المشروع الوطني 297,5 مليون دينار تتوزع كما يلى:

- قروض: 152 مليون دينار.
- تنفيل نسب الفائدة: 48 مليون دينار.
- منحة الاستثمار: 97,5 مليون دينار.

الفصل 4 . يتمثّل مخطّط تمويل المشروع الوطني فيما يلي :

مصدر التمويل			() () () () () () ()	
صندوق الانتقال الطاقى	NAMA FACILITY هبة	بنوك تجارية	بيان النفقات (مليون دينار)	
**		152	قروض	
15	33		تنفيل نسب الفائدة	
97,5			منحة الاستثمار	

الفصل 5 ـ يتم تنفيذ المشروع الوطني من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بالتنسيق مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز. الفصل 6 ـ تحدد مدة إنجاز المشروع الوطني بـ 48 شهرا ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. الفصل 7 ـ ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 26 ديسمبر 2022.

وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة اطلعت عليه نائلة نويرة القنجي رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان

بمقتضى قرار من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة مؤرخ في 15 ديسمبر 2022.

تكلف السيدة سلوى عبودة، مهندس أول، بوظائف كاهية مدير تحويل المعادن بإدارة التنمية وتحويل المعادن بالإدارة العامة للمناجم بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة (قسم المناجم والطاقة).

وزارة التجارة وتنمية الصادرات

بمقتضى قرار من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 16 ديسمبر 2022.

تعين السيدة نهال قيقة، متصرف رئيس، بصفة مقرر لدى مجلس المنافسة.

عملا بأحكام الفصل 17 من الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006، تنتفع المعنية بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات مؤرخ في 16 ديسمبر 2022.

يكلف الإطارات الأتي ذكرهم بخطط وظيفية بوزارة التجارة وتنمية الصادرات وذلك طبقا لبيانات الجدول التالي:

الخطة الوظيفية	الرتبة	الاسم واللقب
مدير المنافسة والمراقبة الاقتصادية بالإدارة الجهوية للتجارة بمدنين	متفقد مركزي للمراقبة الاقتصادية	الصياح عبيشو
كاهية مدير الدراسات والتراتيب بإدارة تنمية التجارة الخارجية بالإدارة العامة للتجارة الخارجية	مستشار مصالح عمومية	سفيان سبعي
رئيس مصلحة مراقبة السوق بالإدارة الفرعية للمعاملات الاقتصادية بإدارة المنافسة والمراقبة الاقتصادية بالإدارة الجهوية للتجارة ببنزرت	متفقد مركزي للمراقبة الاقتصادية	توفيق العموشي

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 28 ديسمبر 2022 يتعلق بفتح مناظرة بالاختبارات والشهادات والأعمال للانتداب في رتبة أستاذ محاضر مبرز استشفائي جامعي في الطبّ البيطري،

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و وزير والتعليم العالى و البحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،